الاصلاح الاقتصادي من منظور اقتصاد اسلامي (العراق حالة دراسية)

م.د. اسماء جاسم محمد كلية /الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المستخلص :
تم تطبيق سياسات اصلاحية خلال عقد الثمانينات في عدد كبير من الدول النامية لمواجهة المشاكل الإقتصادية التي واجهتها , وتمثلت هذه السياسات الإصلاحية في "برامج التثبيت والتكييف الهيكلى المدعمة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين , وتضمنت اهدافها تامين إعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع إستئناف النمو وبالتركيز على معالجة المشاكل الإقتصادية البحتة دون الإهتمام بالقضايا الإجتماعية , لذلك فقد كانت لهذه البرامج أثارا إقتصادية هامة شملت معظم المتغيرات الإقتصادية للدول التى قامت بتطبيق سياساتها , والأمر لم يتوقف عند هذا الحد ، بل إمتد ليشمل الجانب الإجتماعي , فانعكست تلك الآثار الإقتصادية على الجانب الإجتماعي بشكل غير مرغوب فيه , مشكلة بذلك تكلفة إجتماعية باهظة تحملتها الشعوب الفقيره, وعند مقارنة هذه الاصلاحات بالاصلاحات الاقتصاديه التي تم تطبيقها في ظل النظام الاقتصادي الاسلامي , وجد ان هناك اختلافا كثيرا , اذ شملت الاخيره جميع جوانب الحياة , سواء ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي او الاجتماعي او الانساني مما ترك اثارا ايجابيه , تمثلت في ضمان الرفاهية الاقتصادية لافراد المجتمع وبالتالي ضمان العدالة الاجتماعية .

المقدمة :
واجهت العديد من الدول النامية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، العديد من المشاكل والاختلالات الاقتصادية والتي كان من أبرزها ، انخفاض في معدلات نموها الاقتصادي ، وارتفاع العجز في موازناتها الحكومية وفي موازين مدفوعاتها ، بالإضافة إلى ارتفاع مديونيتها الخارجية ...، وقد تفاقمت تلك المشاكل و الاختلالات بدرجة كبيرة – وخاصة خلال عقد الثمانينات – ونتيجة لذلك اضطرت العديد من تلك الدول للاستعانة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمساعدتها في معالجة تلك المشاكل والاختلالات ، من خلال قيامها بإبرام اتفاقيات مع كل من الصندوق والبنك لتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية أو ما يطلق عليها ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، والعراق واحد من الدول التي استعانت بهذه البرامج بعد الاحتلال بقصد معالجة المشاكل والاختلالات الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي ، ومن ابرز السياسات التي تضمنتها تلك البرامج سياسة تخفيض الإنفاق العام ورفع الدعم ، سياسة تحرير أسعار الفائدة، سياسة تحرير أسعار الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية ، سياسة حرية التجارة والتوجه نحو التصدير ، سياسة الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص ,وان العديد من تلك السياسات والإجراءات – وخاصة السياسات المالية والنقدية الانكماشية – كان لها آثار سلبية كبيره في معظم الدول التي تبنتها ومنها العراق .

الهدف من البحث :
يتركز هدف البحث في التاكيد على ان اجراءات الاقتصاد الاسلامي لا تقتصر على العقيدة فقط , فهي تنبثق من تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي ينظم حياة الفرد والمجتمع والدولة ولهذا جاءت اصلاحاته الاقتصادية لتركز بدورها على مفاهيم واسس اخلاقية وانسانية , كان لها دور كبير في تحقيق الرفاهية الاقتصادية الامر الذي يتطلب اعتمادها كسياسة اقتصادية مستقبلية لابد منها .

فرضية البحث :

ركزت الاصلاحات الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الاسلامي على كافة جوانب الحياة , الامر الذي مكنها من ضمان العدالة والمساواة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لعموم افراد المجتمع دونما استثناء , بينما انطلقت المؤسسات المالية الدولية في تطبيق شروطها الاصلاحية من الجانب الاقتصادي فقط مما ادى الى الحاق اضرار كبيرة بالدول التي طبقت برامجها , والعراق بشكل خاص لم تحقق الاصلاحات الاقتصادية فيه اهدافها الاقتصادية والاجتماعية في ضمان معدلات النمو المرغوبة وفي تحسين اداء القطاعات الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة .

المحور الاول : الاصلاح الاقتصادي من منظور الاقتصاد الاسلامي* :

اولا : مفهوم الاقتصاد الاسلامي :

يعرف الاقتصاد الاسلامي بانه " مجموعة الاصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القران والسنة , والبناء الذي نقيمه على اساس تلك الاصول بحسب كل بيئه وكل عصر"[21] , فبحسب هذا التعريف يختلف الاقتصاد الاسلامي عن الاقتصادات الوضعية من حيث المقصد والاهداف ومن حيث المنهج والتشريع وكذلك من حيث الوسائل والاساليب .

وقد نلجأ احيانا الى المقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي من باب ابراز اهمية الاقتصاد الاسلامي ودوره في تطوير جميع نواحي الحياة الإنسانية , فهو يتميز بعدد من السمات التي ينفرد بها وتميزه عن الاقتصادات الوضعية , منها اعتماده على العقيد ة في تطبيق اسسه ومبادئه, ولا يمكن تغيير اسسه ومبادئه لانها منزله من الله سبحانه وتعالى ,وتتفق اسسه مع مصالح البشر في كل زمان ومكان لما تتسم به من مرونة , ويتميز بانه اقتصاد موجه مبني على المصلحة العامة ,وهولا يقوم على فرضيات خيالية بل يستمد مبادئه من متطلبات الحياة الواقعية , وهو اقتصاد انساني يحمل قيم العدالة الاسلامية ويحفظ كرامة الانسان , لان مبادئه تتصف بالعموم والشمولية ويهتم بأمور التوازن في جميع مجالات الحياة الاقتصادية هذا فضلا عن كونة اقتصاد عالمي لا يخص امة بعينها .

ومن السمات الاخرى نجد ان الاقتصاد الاسلامي اقتصاد قائم على الاصلاح , ذلك لان اجراءاته تمثل في حقيقتها اجراءات اصلاحية تحاول التصدي لسوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية , فهو ينكر كل صور الفساد في مجال التعامل الانساني , ويحاول تقديم الحلول والمعالجات لجميع المشاكل التي تعترض الحياة وبخاصة الاقتصادية منها , وان مرد هذا الاصلاح ومرجعه هو الشريعة الاسلامية , ولهذا فان تطبيقه لايتم الا في ظل ارضية وبيئة خاصة يضعها الاسلام وتنفذ فيها تعاليمه بشكل كامل , فتستجيب في كل شؤونها لاوامر الله تعالى ونواهيه ولا تحاول ان تنحرف عن ذلك , بغية تحقيق العدالة بين افراد المجتمع .

ثانيا : المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة الاصلاح :

عرفت كلمة اصلاح في مفاهيم اللغة العربية بانها الارادة الساعية الى الخير وتقويم الاعوجاج , فالاصلاح في اللغه نقيض الفساد كما ورد في اللسان والصحاح , ففي اللسان : اصلح الشئ بعد فساده اقامه (١) .

وفي الاصطلاح : فيبين ابن تيمية رحمه الله ان مضمون الاصلاح يتلخص في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر[٢] , وقد يكون الصلاح مختص بتهذيب النفس وتقويمها , بينما تكون مهمة الاصلاح ابعد من ذلك فتتجاوز الى تقويم سلوك الاخرين .

وقد يعرف على انه تغيير قواعد او سلوك جزء او كل النظام المجتمعي ومعالجة القصور والاختلال التي تشوبها والسعي للنهوض بالمجتمع من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية

---

* للمزيد في هذا الموضوع انظر : اسماء جاسم محمد , الاصلاح الاقتصادي بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي _ دراسه مقارنة , بحث قبل للنشر في مجلة مركز البحوث والدراسات الاسلامية في الجامعة الاسلامية وفق الكتاب المرقم م ج/ ٣٠ بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٢ .

والسياسية , اي انه اسلوب ومدخل جديد لاعادة ترتيب وتنظيم وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية لمجتمع معين [٣].

يتبين من ذلك ان كلا المعنيين اللغوي والاصطلاحي يشيران الى ان الاصلاح عمل يستلزم وضع اجراءات وسياسات تهدف الى تصحيح مسار المجتمع ومنع اختلاله, وبنفس المعنى من الناحية الاقتصادية قد يهدف الى تمكين المجتمع من قيادة مسيرة اقتصاده وازالة التشوهات في الهيكل الاقتصادي لغرض التسريع بمعدلات النمو والنهوض بمستوى الاقتصاد الوطني .

ثالثا : الاصلاح في القرآن الكريم والسنة النبوية:

وردت كلمة الاصلاح في القرآن الكريم في ايات عديده منها , قوله تعالى" ... ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم في الدين " البقره/اية ٢٢٠ , وقوله تعالى " ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها وادعوه خوفا وطمعا .." الاعراف/اية ٥٦ , وقوله تعالى " ... ان اريد الا الاصلاح ما استطعت ... " هود/اية ٨٨ .

ويقول الرازي في تفسيره لهذه الاية " والمعنى : ما اريد الا ان اصلحكم بوعظي ونصيحتي [٤], وفي الحديث النبوي الشريف , يقول الرسول (ص) " طوبى للغرباء الذين يصلحون ما افسد الناس من بعدي من سنتي "[٥], وفي هذا دلاله على اهمية الاصلاح والاجر الذي سيناله صاحبه في حالة قيامه بدعوة الناس الى عمل الخير والسعي الى نشره بينهم واجتناب كل الاعمال التي تحول دون ذلك .

رابعا : في اهم مقومات الاصلاح :

للإصلاح مقومات عديده نذكر منها :

١ _ لا بد ان ينطلق الاصلاح من منطلق ايماني عقائدي , فالاصلاح لابد ان ينطلق من القرآن الكريم ويرتكز على مرتكزات ايمانية .

٢ _ ان يبدأ صاحب المشروع الاصلاحي بنفسه وبمن حوله , فحينما بدأ النبي (ص) رسالة الاسلام كانت اول عباره قالها لقريش حينما جمعهم ,ان قال لهم" ارأيتم لو اخبرتكم ان خيلا وراء هذا الوادي تريد ان تغير عليكم , اكنتم مصدقي ؟ قالو نعم ما جربنا عليك كذبا" [٦], فقدم الرسول الكريم نفسه قبل ان يقدم مشروعه, فلابد من محاولة اصلاح النفس قبل اصلاح الناس .

٣ _ يقول (ص) " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته " [٧]حيث ان الاصلاح لايقتصر على فئه معينه , بل انه يلزم الجميع القيام به , كل من موقعه وعمله حتى ينصلح امر المجتمع ويعيش افراده في سعادة ورفاهية .

٤ _ ان يكون الاصلاح شاملا لكل مجالات الحياة , فهو لا يقف عند حد الجوانب الاقتصادية لحياة المجتمع فقط , بل لابد ان يشمل ايضا جوانب اخرى ذات صله قد تكون اجتماعية وسياسية وبيئية واخلاقية , من واقع ان الاصلاح عمليه شاملة .

٥ _ الاصلاح الاقتصادي مهما بلغت درجة كفاءة سياساته في المجال الاقتصادي سيفشل ان لم يحقق التوازن في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والرفاهية لجميع الفئات والمكونات الاجتماعية , اذ ان حصر النمو لشريحة اجتماعية دون اخرى يؤدي الى نشوء قوى مضادة له , ويقود لازمه شامله تعم المجتمع وتحطم انجازاته[٨] .

٦ _ على مستوى المؤسسات : لابد ان تتوفر في المؤسسات التي يوكل اليها الاشراف على برامج الاصلاح الاقتصادي الفاعلية والديناميكية , وان تعتمد الشفافيه والوضوح في مختلف القرارات التي تتخذها , وان تكون مؤمنة ومقتنعة تماما بمبادئ وسياسات الاصلاح الاقتصادي التي تقررها , وان تكون مثالا حيا وانموذجا يمكن ان يشار اليه بالبنان في النزاهة والعفاف المالي والاداري والسلوكي [٩] .

خامسا : في اهم الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الاسلامية :

١ _ الاصلاحات الاجتماعية , ومنها :

أ _ اصلاح نظام الرق:

العبودية من الظواهر التي عرفتها البشرية وكانت منتشرة قبل الاسلام , وكان يحصل على الرق بطرق متعددة , اي هناك عدة مصادر له من اهمها الحصول عليه بسبب العجز عن الوفاء بالدين, وكذلك عن طريق الحروب , فالدول المغلوبة كانت تسترق اعداؤها المغلوبين في الحروب وتسبي نساؤها وتخطف اطفالها , وعن طريق التجارة , اذ ان تجارة الرقيق تشكل احد مصادر دخل الدولة او القوه المحركه للعمل الجماعي في حقول الشاي والبن ومزارع قصب السكر [١٠] .

ولما جاء الاسلام الغى كل هذه الاشكال , لان الله خلق البشر احرارا ولهم حقوق متعددة , ولهذا فقد اتخذ الاسلام موقفا ايجابيا ووضع برامجه الاصلاحية من واقع تصوره لهذه المشكله , فوضع برنامجه الاصلاحي والذي يتضمن قرارات ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية تلخصت في , تحسين معاملة الرقيق ورفع المستوى الانساني لهم , يقول تعالى " ..وبالوالدين احسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت ايمانكم.. " النساء/ايه ٣٦ , ويقول الرسول (ص) " من قتل عبده قتلناه ومن جدعه جدعناه " [١١] .

وحاولت الاصلاحات ايضا تضييق المدخل الى الرق , حيث الغى الاسلام كل اشكال الرق , يقول الرسول (ص) " ثلاثه انا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته , رجل اعطى بي ثم غدر , ورجل باع حرا واكل ثمنه , ورجل استأجر اجيرا فاستوفى منه العمل ولم يعطه الاجر " [١٢] .

وبالرغم من انه ابقى على حالة الحروب,ولكنه وضع للاسرى ثلاث خيارات , يقول تعالى " فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء حتى تضع الحرب اوزارها"محمد/اية ٤ , والمعنى اطلاق سراحهم بلا مقابل او بفدية .

ولجات الاصلاحات الى توسيع المخرج من الرق , حيث جعل الاسلام من واجب بيت المال تقديم حصة من الزكاة لعتق الرقاب لقوله تعالى " انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب ... " التوبه/اية٦٠ , وكذلك جعل العتق كفارة من بعض الذنوب لقوله تعالى " من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبه مؤمنة "النساء/ اية ٩٢ , كما اجاز الاسلام الزواج من الرقيق لقوله تعالى ".. ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت ايمانكم.. "النساء/اية ٢٥ , واخيرا وضع في يد الرقيق الحق في المكاتبة مع سيده لاطلاق سراحه لقاء مبلغ يسدده من عمله الخاص .

فنلاحظ من ذلك ان البرامج الاصلاحية الاسلامية تضمنت اجراءات لمعالجة الحالة النفسية للمجتمع اتجاه الرقيق , واجراءات لمعالجة الحالة النفسية للرقيق انفسهم , ثم وضع قرارات لضمان الوضع الاجتماعي لهم بعد التحرير, كان لبيت مال المسلمين دور في تسهيل هذه المهمة من اجل النهوض بالرقيق نهضة ترد اليهم انسانيتهم وتحفظ حقوقهم التي اقرتها الشريعة الاسلامية للبشرية جمعاء .

ب _ تامين الحاجات الاساسية :

يقال في الحاجات الجماعية " اما الحاجات الاساسية للرعية فان الشرع قد جعلها على الدولة مباشرة , فقال الرسول (ص) الامام راع وهو مسؤول عن رعيته , وجعل من المسؤولية توفير الحاجات الاساسية للرعية كلها , اما ماهي هذه الحاجات , فهي الامن والتطبيب والتعليم "[١٣], ويقول الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه في اهمية توفير هذه الحاجات " لابد للناس من امارة , وحينما يسأل عن علة ذلك يجيب بانها يقام بها الحدود وتأمن بها السبل ويجاهد بها العدو ويقسم بها الفئ " [١٤].

من هنا فقد اكد الاسلام في اصلاحاته الاقتصادية على اهمية توفير الحاجات الاساسية من تعليم وصحة وجعلها من حقوق افراد المجتمع , فقد كان الرسول (ص) يحث الناس على التعلم ويوفر مستلزماته بالقدر الذي كانت تسمح به الظروف انذاك , متبعا عدة سبل , فهو يعلم الناس تارة

بنفسه وتارة يدفعهم الى من يعلمهم واخرى يطلب من الاسرى تعليم صبيان المسلمين مقابل فدائهم , مع انه كان في عوز شديد الى المال , بل قد ورد عنه (ص) الزام المتعلمين من اهل الحي بتعليم من هو في حاجه الى العلم منهم[١٥].

٢ _ : اصلاحات اقتصادية , وتتمثل في :

أ _ اصلاح النظام الاقطاعي:

النظام الاقطاعي هو نظام انتاجي قائم على ملكية الاقطاعي للارض وعلى استثمار عمل الفلاحين المرتبطين بها , فالاقطاعي هو السيد المطاع الذي يمتلك الارض والمزارع معا وحتى الناس الذين يعيشون على ارضه , وكان يحق له كذلك استنزاف كل طاقات الفلاح الانتاجيه الى ابعد الحدود[١٦] , ولهذا فقد ترك النظام الاقطاعي اثارا سياسية واقتصادية واجتماعية سيئة على المجتمعات الغربية والشرقية تمثلت في ايجاد ظاهرة الفقر والحرمان , ولهذا فقد حارب الاسلام هذا النظام القائم على الاستغلال والعبوديه , وحاولت اصلاحاته الاقتصادية تغييره باتجاه اخر قائم على العدل والمساواة في الحقوق والواجبات , فكانت هناك مرونة كبيره في التعامل مع سياسة توزيع الاراضي وبالشكل الذي يجعلها تتلائم مع تطور المجتمع الاسلامي دون ان يكون هناك اي تناقض مع مبادئ الشريعة الاسلامية .

فبدأ الاصلاح الاقتصادي يمارس دوره في مجال الملكية , حيث تم تقسيمها الى ملكية عامة وملكية خاصة , وكان هذا التقسيم يقوم على اساس مرن يأخذ بنظر الاعتبار المصلحة العامة والظروف الاقتصادية المختلفة للمجتمعات الاسلامية ,ويضرب لنا الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رض) مثلا رائعا في اصلاح الملكية وجعلها ذات وظيفة اجتماعية بعيدة عن الاستغلال والظلم , وذلك عندما فتح بلاد الشام والعراق (ارض السواد) ورفض حينها توزيعها على المقاتلين , وكانت حجته في ذلك القران الكريم وافعال الرسول (ص) , واهم ما تقتضي به المصلحة في ذلك هو تأمين مورد ثابت للامة الاسلامية بأجيالها المتعاقبة ومؤسساتها المختلفة وتوزيع الثروة وعدم حصرها بيد فئة معينة وكذلك عمارة الارض بالزراعة وعدم تعطيلها[١٧].

ب _ اصلاحات توزيعية:

تظهر في ظل الاقتصاد الاسلامي اهمية اجراء اصلاحات توزيعية لضمان كفاية عموم افراد المجتمع من اجل انتشالهم من ظروف الجوع والفقر والحرمان في ظل الافكار الوضعية , ولهذا نلاحظ انه سعى الى ضمان التوزيع على اساس الحاجة جنبا الى جنب مع مبدأ التوزيع على اساس العمل وهو كانعكاس لدعم العدالة التوزيعية التي تاخذ بنظر الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية لافراد المجتمع دون استثناء .

وفي مجال نظام العطاء ظهرت اصلاحاته من خلال دعوة الخليفة عمر (رض) في تقدير العطاء بحسب اولويات معينه بدلا من المساواة التي اتخذها الخليفة ابو بكر (رض) , وظلت هذه المساواة حتى زمن عمر بن الخطاب (رض) الذي ظل متمسكا برايه الذي راه , واحدث عمر بن الخطاب (رض) ايضا الارزاق , فرض بموجبه لكل مسلم رجلا او امراة او عبدا مد حنطه وقسط زيت وخل كل شهر[١٨].

ج _ اصلاحات لتنظيم السوق :

جاء النبي محمد (ص) في مجتمع تسوده الفوضى في كل جوانب الحياة , فسعى جاهدا الى سد منافذ الفساد في المعاملات الاقتصادية ومنها معاملات البيع والشراء , فبدأ بتطبيق اصلاحاته الاقتصادية من خلال وضع الضوابط والاسس والقواعد والاحكام التي تنظم السوق بالشكل الذي يحقق مصلحة الافراد ومصلحة المجتمع بشكل عام .

ولضمان ديمومة سوق المنافسة الحره , وضع الرسول (ص) جمله من الاجراءات الاصلاحية والتي تضمنت اعطاء حرية كاملة للدخول والخروج من السوق , وترتب على ذلك بعض الاجراءات منها تحريم احتكار المهن وتحريم احتكار السلع والخدمات : فيقول الرسول (ص) " لا يحتكر الا خاطئ "[١٩], فضلا عن بعض الاجراءات المتعلقة بتهيئة البيئة التي تعزز من اهمية

المعرفة التامة بظروف السوق , ومن اهمها تحريم الغش لقوله (ص) " من غشنا فليس منا "[٢٠], وتحريم الغبن بالبيع لقوله (ص) " لا تلقوا الركبان " , وتحريم الانفراد بالبيع او التأثير على الاسعار لقوله (ص) " لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تدابروا ولا يبيع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله اخوانا "[٢١], وكذلك الغاء كل ما من شأنه ان يؤدي الى رفع كلفة السلع والخدمات وبالتالي الحاق الضرر بالمستهلكين كالوساطة والسمسرة .

ولن تتوقف اصلاحات الرسول (ص) الاقتصادية عند هذا الحد , فنهى (ص) عن التعامل بالربا , كونه ا قائما على الاكتساب عن طريق استغلال حالة العوز والفقر والاضطرار لدى الاخرين فقال الرسول (ص) " لعن الله أكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه"[٢٢] , وكان هذا القرار استجابة لقوله تعالى " واحل الله البيع وحرم الربا " البقرة اية٢٧٥ .

ودعى الرسول (ص) الى استثمار الاموال وتنميتها بدلا من اكتنازها واعاقة الحركة الاقتصادية , وقد توعد الله الكانزين بالعذاب الاليم في قوله تعالى "..والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم" التوبة/اية ٣٤ ,

د _ اصلاحات لحماية البيئة :

وفق نظرية الاستخلاف , يعد الانسان المسؤول الاول عن ما يطرأ على الارض من افساد او تلوث او تدهور بيئي , وذلك بسبب خروجه عن مقاصد الشريعة الاسلامية, اذ ان تهافت الدول حاليا على تحقيق الرقي والتقدم وزيادة معدل النمو الاقتصادي جعل البيئه اكثر عرضة للاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية , من خلال رمي المخلفات الصناعية والنفايات الضاره في مياه البحار والانهار او دفنها في باطن الارض وهو ما يدعى بالتلوث الصناعي, مما ساهم في تلويث المياه والهواء والتربة مهددا بالخطر والتدهور البيئي[٢٣] .

ومن هنا وقف الاسلام موقفا ايجابيا اتجاه قضية المحافظة على البيئه ومنذ قرون عده من خلال طرحه لعدة اجراءات القصد منها يتمحور في اصلاح البيئة والمحافظة عليها من التدهور والفناء وشملت هذه الاجراءات التالي[٢٤] :

١ _ حماية البيئة المائية : فالماء نعمه من نعم الله وهو اساس كل حياة , يقول تعالى " .. وجعلنا من الماء كل شئ حي .." الانبياء اية ٣٠ , ويقول الرسول (ص) " خمروا الطعام والشراب "[٢٥], وفيه دعوه الى تغطية الاواني للمحافظة على الماء وحمايته من التلوث .

٢ _ حماية البيئة البرية : والمقصود من ذلك الارض بسهولها وجبالها ووديانها , حيث يمارس الانسان عليها نشاطه الاقتصادي , فيقول الرسول (ص) " ما من مسلم يغرس غرسا او يزرع زرعا فيأكل منه طير او انسان او بهيمة الا كان له به صدقة " [٢٦]وهي دعوه صريحه للحث على تنمية الغطاء النباتي لما له من اثر في تلطيف البيئه البريه من جهة وتوفير المادة الغذائية للانسان .

٣ _ حماية التربة واستزراع الارض : يقول الرسول (ص)" من احيا ارضا ميته فهي له " ففي احياء الارض نوع من انواع المحافظة على البيئة وعلى الارض وتلبية متطلبات الانسان من الغذاء.

٤ _ حماية الموارد الحيوانية والطيور : منها دعوته (ص) الى الرفق بالحيوان في قوله " ان الله كتب الاحسان على كل شئ فأذا قتلتم فأحسنوا القتلة , واذا ذبحتم فأحسنوا الذبح , وليحد احدكم شفرته وليرح ذبيحته " [٢٧] .

٥ _ حماية الغلاف الجوي : يقول تعالى " وارسلنا الرياح لواقح فأنزلنا من السماء ماء ..." الحجر اية ٢٢ , فالريح وسيله لتلقيح النبات , ولاهميتها يقول الرسول (ص) " لاتسبوا الريح فأنها من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فأذا رأيتموها فلا تسبوها وسلوا الله خيرها واستعيذوا بالله من شرها " [٢٨] .

سادسا : بعض التطبيقات المعاصرة للاصلاح الاقتصادي الاسلامي

جاء التفكير باصلاح اقتصادي يتضمن فكرة انشاء مصارف اسلامية تهتم بالمعاملات المصرفية الاسلامية , وتهتم باشباع حاجات المجتمع فيما يتعلق بوجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية , ويقوم بحفظ الاموال واستثمارها مع توفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيدا عن شبهة الربا والفائدة , تمويلا قادرا على سد فجوة الموارد المالية ويحول دون اللجوء الى القروض الخارجية وما تسببه من اثار سلبية على تنمية اقتصاد المجتمع .

وقد وصل عدد المصارف الاسلامية الآن إلى أكثر من مائتي مصرف ومؤسسة يبلغ حجم تعاملاتها أكثر من مائة وعشرين مليار دولار، وبرزت قدرة هذه المصارف في جذب المدخرات من خلال تعدد صيغ التمويل كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والاستصناع والمزارعة والاجارة , مما يجعلها كاداة للتمويل الداخلي ومساعدة الدولة في تادية التزاماتها المالية بدلا من اللجوء الى المصادر الخارجية كالمؤسسات الماليه الدوليه , ومن ثم التخلص من اعباء المديونية الخارجية واثارها السلبيه .

والمصرف الاسلامي يمثل مشروع اجتماعي ايضا يهدف الى تحويل العائد الاقتصادي الى مردود اجتماعي , فهو لا يسعى الى ضمان الربحية الاقتصادية فقط , حيث يساهم في دعم الاهداف الاجتماعية من خلال تقديم خدماته في جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها وكذلك تقديم القروض الحسنه والتي تختلف كثيرا عن القروض الربويه المستخدمة في المصارف التقليدية , فضلا عن تبني بعض الخدمات الثقافية والعلمية كانشاء المعاهد العلميه مثل المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب وموقعه بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية والذي ساهم بانشاءه البنك الاسلامي للتنمية[٢٩].

وقد اعلن البنك الاسلامي للتنميه التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي تبنيه رؤية عملية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الاسلامية لمواجهة الفقر والامية والتخلف الاقتصادي بحيث تؤتي ثمارها عام ١٤٤٠ _٢٠٢٠ م , وقد انشأ البنك مؤسسة جديدة مستقلة لتمويل التجارة برأس مال يقدر بنحو٣ مليارات دولار امريكي , تعرف باسم المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجاره , وباشرت فعلا باداء اعمالها بهدف تعزيز وتنمية التجارة البينية بين الدول الاسلامية, وحتى الان بلغ راسمال المؤسسة المكتتب نحو ٧٥٠ مليون دولار , وانضم الى عضويتها ٣٧ دوله و١٨ مؤسسة مالية دولية , وللمساعدة ايضا في تفعيل التجارة البينية تم انشاء صندوق وقفي بمبلغ مليون دولار مع ما يضاف اليه من التبرعات والهبات, وسيستهدف البنك ايضا من رؤيته للتنمية المستدامة مجالات اخرى , هي الارتقاء بالخدمات الصحية وتعميم التعليم على الجميع , وتحقيق الازدهار للشعوب وتمكين المرأة المسلمة وتحسين صورة العالم الاسلامي [٣٠] .

سابعا : ابعاد واثار برامج الاصلاح الاقتصادي الاسلامية

ان ظروف التهميش والفقر تفرض علينا الرجوع الى الاقتصاد الاسلامي, الذي اثبت مصداقيته في تعامله مع ظاهرة الفقر, وانتشاله من خلال برامجه الاصلاحية , ولعل نجاحه يرجع الى منهجه الاسلامي الذي وضعه الله له خالق الانسان والكون .

فالمنهج الاسلامي له طبيعته التي تميزه عن الراسمالية والاشتراكية , ويترتب على ذلك ان له منهجه الخاص الذي يواجه به مشكلة الفقر , فيختلف بذلك عن الانظمة الوضعية في طرحه لاسبابها , فهو ينظر اليه على انه خطر يهدد الحياة بكل جوانبها لتعدد مضاره الاقتصادية والاجتماعية , وان علاجه يعني علاج مشاكل كثيره كالمرض والجهل والتشرد والفساد الاداري والتمزق والانحلال الاجتماعي , كونه يرتبط بهذه الافات ارتباطا كبيرا [٣١].

ان النبي (ص)كان يتعوذ : " اللهم اني اعوذ بك من فتنة النار ومن عذاب النار واعوذ بك من فتنة الغنى واعوذ بك من فتنة الفقر "[٣٢].

فالاسلام ينظر الى الفقر على انه شر لابد منه , وان علاجه يتم من خلال تتبع جذوره حتى يعيش الانسان في مستوى الكفاية ويستطيع حينذاك اداء مهامه الاستخلافية التي خلق من اجلها .

فقد حث الاسلام على اهمية العمل وامر كل قادر عليه بالسعي لطلبه , فيقول تعالى " هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه "الملك/ايه ١٥ , فلاسلام يعبئ الموارد البشرية

للعمل والسعي والانتاج بتوجيهات دافعة له بالحركة من اجل ضمان العيش الرغيد الذي يبعده عن الجوع والفاقة .

وتظهر اهمية العملية التوزيعية في دعم العمليه التنمويه للمجتمع وبالتالي معالجة , من خلال تتبع السياسة الاقتصادية للدولة الاسلامية في مجال تحصيل الموارد وانفاقها , فقد روعيت ظروف الامة الاسلامية بصورة عامة , وظروف الفئات الفقيرة بصورة خاصة في مجال تحصيل الموارد , وفي ذلك يأمر الامام علي (رض) عماله على الخراج باهمية اللين والمسامحة في جباية الخراج , فيأمرهم بالرفق في جمع الخراج من الرعيه وان لايضطروهم لان يبيعوا لاجل اداء الخراج شيئا من كسوتهم ولا من الدواب اللازمه لاعمالهم في الزرع ولتلبية متطلبات معيشتهم ولا يضربوهم لاجل الدراهم [٣٣] .

وفي مجال الانفاق يظهر دور الزكاة كاحد موارد الدولة الاسلامية في دعم عملية التنمية الاقتصادية , وبالتالي دورها في القضاء على الفقر , فقد روي انه جاء رجل يسأل الرسول (ص) الصدقة , فامره (ص) ببيع احد اغراض البيت فيطعم اهله بجزء من الثمن ويشتري بالباقي الة عمل تمكنه من الانتاج والمتاجرة , وبعد فتره قصيره اتى الرسول (ص) وقد اصاب مالا جيدا يسد حاجة عائلته , فقال له الرسول (ص) : هذا خير لك من ان تسأل الناس فتجيئ المسأله نكتة في وجهك يوم القيامه [٣٤] .

نلاحظ مما تقدم ان اصلاحات الاسلام الاقتصادية وضعت عدة اساليب ووسائل وحلول متنوعة لمشكلة الفقر , ولم تكن مجرد مبادئ نظرية بعيدة عن الواقع , بل ان المسلمين طبقوها في مجتمعاتهم , حتى ان التاريخ الاقتصادي للاسلام يحدثنا بعهد الرفاهيه الذي حدث في زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز (رض) , فقد روي انه لما جاء معاذ بن جبل بمال اليمن الى الخليفة عمر بن الخطاب (رض) رده , وطلب منه ان يوزع عليهم , فبين له انه حاول ذلك ولكن لم يجد من يقبلها لاستغناء الناس [٣٥], وروي ايضا ان يحيى بن سعيد , ان بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات افريقيا فاقتضيها وطلب فقراء فاعطيها لهم فلم نجد فقيرا ولم نجد من ياخذها منا فقد اغنى عمر الناس فاشتريت بها رقابا فاعتقتهم [٣٦] .

ان ما وقع في عصر عمر بن عبد العزيز ليس له مثيل في تاريخ المجتمعات البشرية , ولم يشهد هذا التاريخ مثل هكذا تطبيق استطاع ان يقضي على الفقر , حيث جمعت الزكاة ولكن لم يكن هناك احد من الفقراء ليأخذها , فالمجتمع الاسلامي اضحى يعيش في رفاهية اقتصادية لم يجدها من قبل , مما يعزز ويبين اهمية ودور العقيده في هذا المجال , اذ جاء تطبيق المنهج الاسلامي بالوجه الصحيح فحصدت ثماره وتوزعت منافعه بشكل متوازن وسليم , الامر الذي يدعو الى اهمية دراسة المنهج الاسلامي لمواجهة مشاكل العصر الاقتصادية والاجتماعية بكل ابعادها .

المحور الثاني : برامج الاصلاح الاقتصادي للمؤسسات المالية الدولية

اولا : الاصلاح الاقتصادي الاهداف والشروط :

تعرف برامج الاصلاح الاقتصادي بانها "مجموعة السياسات والاجراءات التي تستخدمها الدوله او السلطات الاقتصاديه بهدف تخفيض او ازالة التشوهات في الهيكل او الاداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وتحقيق زيادة مضطرده في معدلات النمو الاقتصادي للبلد "[٣٧] , وعرفت هذه البرامج بسياسات التثبيت الاقتصادي التي تم تبنيها من قبل صندوق النقد الدولي , وسياسات التكييف الهيكلي التي تبناها البنك الدولي للتعمير , والمؤسستين معا تشكلان ما يعرف بالمؤسسات الماليه الدوليه .

والمشكلة التي دعت الى تبني هذه البرامج وفق تشخيص برامج التثبيت الاقتصادي تتمثل بوجود فائض في الطلب مقابل نقص في الموارد المحلية "زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي " وبوجود عجز في الموازنة العامة للدولة وبارتفاع معدل التضخم , وكلها امور تتعلق بالاختلال الخارجي , مما يتطلب التسريع بوضع منهاج مدروس يقوم على ما يسمى بادارة الطلب من اجل خفض معدل نمو الطلب المحلي, اما برنامج التكييف الهيكلي , فترتبط اجراءاته بالبنك الدولي وينطلق من افتراض اساسي يتمحور في ان المشاكل الاقتصادية وتفاقم ازمة

المديونية تعود كلها الى التشوهات السعرية والى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي , مما يتطلب كأجراء لابد منه اللجوء الى اليات السوق وتحجيم دور الدولة [٣٨] حيث ان الية السوق قادره على اذكاء روح المنافسة وزيادة الانتاجية واعادة توزيع الموارد بشكل يرفع من كفاءة استخدامها ويجعل البلد قادرا على تلقي الاستثمارات الاجنبية .

ويلاحظ من جهة اخرى ان البنك الدولي لا يقدم قروضا للدولة التي تطلبها في حال غياب برنامج موازي للصندوق [٣٩], حيث ان سياسات التصحيح الاقتصادي تعد في كل من المنظمتين (صندوق النقد والبنك) واحده في جوهرها من حيث الاهداف والاستراتيجيات بغض النظر عن الاجراءات الشكلية للتفاوض وفترات التفاوض .

واهم الاهداف التي تسعى برامج الاصلاح الاقتصادي تحقيقها هي تحقيق نمو اقتصادي ملموس وتخفيض معدلات التضخم وتخفيض عجز ميزان المدفوعات ,وكذلك تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية , والسعي الى التدخل لضمان حصول الدول الدائنة للدول النامية على اموالها , فضلا عن فتح اسواق الدول النامية امام منتجات الدول المتقدمة .

وفيما يتعلق بأهم الشروط التي تتطلبها برامج الاصلاح الاقتصادي فتتلخص في تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الايرادات الحكومية وكذلك رفع اسعار الفائدة الحقيقية بقصد الحفاظ على المدخرات المحلية والحد من عرض النقود الامر الذي يمنع حدوث التضخم, مع العمل على وضع سياسات اصلاح للأسعار المحلية وتحرير اسواق العمل, وسياسات تحرير التجاره الخارجية وتحرير سعر الصرف , فضلا عن اصلاح القطاع العام وتحويل ملكية بعض مشاريعه الى القطاع الخاص .

وبعد تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشريحة الفقراء في الدول المطبقة لسياسات الاصلاح الاقتصادي ,تم وضع بعض السياسات الاجتماعية التي تتعلق بتوفير حماية نسبية للفقراء تمثلت في الابقاء على مصروفات الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم واعادة توجيه النفقات لخدمة الطبقات الفقير ,وتحسين كفاءة الانفاق على القطاع الاجتماعي , فتم وفق ذلك عام ١٩٨٦ اطلاق برامج معينة لتحقيق اهداف اجتماعية كبرنامج التغذية وبرنامج لنقل العاملين ومشاريع لإعادة توطين العمال وانشاء مشاريع سكنية .

ثانيا : الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي :

النتائج تشير الى مزيد من البطالة والفقر والى تفاقم الديون الخارجية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول التي طبقت برامج التثبيت والتكييف وخاصة الدول الناميه ، والسبب في ذلك يعود الى السياسات والمعالجات المفروضة ، والتي كانت أكثر قسوة ، فهي بدلاً من ان تحقق كهدف ادنى انكماشاً في العجز ان لم يكن فائضاً ، فقد عمدت الى اعاقة قدرتها عن استرداد عافيتها والتخلص من ديونها، فان ارادت هذه الدول ان تحل أزمتها لابد ان تطلب القروض، وتستمر في دفع الفوائد عنها، وهكذا الى ان اصبحت المديونية آلية للربح والاستغلال.

فبشكل عام , فقد خلقت سياسات الاصلاح للدول النامية ازمة اقتصادية واجتماعية مستعصية وخاصة في الدول التي طبقتها , اذ ازدادت مديونيتها زياده كبيره , فبلغت الديون الكليه (بما فيها قصيرة الاجل) عام١٩٩٦ اكثر من تريلوني دولار امريكي وزياده مقدارها ٣٢ مره قياسا عما كان عليه الحال عام ١٩٧٠[٤٠], واصبحت تدفقات خدمة الدين الحقيقي تفوق التدفقات الجديدة لراس المال , اذ ان اعباء خدمة الدين قد تنامت خلال الفتره ١٩٩٦_٢٠٠٥ من ٣١١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٦ الى ٤٥٤,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥ [٤١] , ولتوضيح الصوره يمكن الإشارة الى ان البلدان النامية سددت عبر اقساط الديون وادارتها نحو ٧,٥ دولار مقابل الدولار الواحد حتى عام ١٩٨٠ , ولا زالت مدينه للدولار الواحد باربعة دولارات , هذا مع العلم ان المبالغ

التي سددتها خلال الفترة ١٩٨٠_١٩٩٩ فقط بلغت نحو ٣١١٠ مليار دولار, وبهذا اصبحت المديونية تدار من اجل التحويل العكسي للموارد، لان المؤسسات المالية العالمية كرست جهودها لإدارة خدمة الدين والحفاظ على الاوضاع المربحة للقروض[٤٢].

ويثير الحديث في الآثار الاجتماعية لسياسات التكيف الهيكلي جملة من القضايا تستدعي الإشارة لها,

فعلى الرغم من إمكانية القول بوجود اتفاق حول التكلفة الاجتماعية المترتبة على الأخذ بهذه السياسات، والذي عبرت عنه منظمة اليونيسيف وكذلك القمة الاجتماعية المنعقدة في آذار عام ١٩٩٥ في كوبنهاجن، من خلال تبنيها توصية تدعو إلى إدخال عناصر اجتماعية في هذه السياسات تستهدف استئصال الفقر، وزيادة التوظيف , برغم ذلك فهناك عدد من السلبيات التي عززت من ظهور بعض الاثار الاجتماعية لهذه السياسات , وتتمثل اهم الاثار الاجتماعية الاساسية والناجمة بشكل مباشر:

١. الفقر :

تسهم سياسات التكييف الهيكلي بصوره مباشره في دعم الفقر , اذ يصاحب الإصلاح الاقتصادي ارتفاع أسعار الاستهلاك، من خلال تخفيض الإعانات، ورفع الأسعار، بما يتكافا مع الأسعار الدولية، مما يساهم في حدوث التضخم . كما يؤدي الانكماش وانخفاض الأجور، إلى المعاناة بين الفقراء ،حيث يضطرون إلى إعادة توزيع مواردهم المحدودة كي يتكيفوا مع مجموعه جديده من الاولويات .

وعليه فانه زيادة معاناة الفقراء ستكون نتيجة للسياسات الانكماشية التي تتضمنها سياسات التكيف الهيكلي، والمتمثلة في تخفيض القيمة الحقيقة للأجور، وتخفيض أو إلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات الحكومية، وفرض أو زيادة الرسوم على هذه الخدمات، إضافة إلى تخفيض قيمة العملة، بما يستتبع ذلك من ارتفاع في أسعار السلع المستوردة أو المشتملة على مدخلات مستوردة، وكذلك فرض الضرائب غير المباشرة . فلم تستطع الدول الفقيرة من الصمود امامها بعد ان تعرضت الى مخاطر التهميش في ظل الاصلاحات الاقتصادية التي اقترحتها , وبالتالي تعاظم ظاهرة الفقر بالرغم من القفزة الهائلة في الاقتصاد والانتاج التي تحققت على اثر الثورة العلمية والتقنية الحديثة, اذ تشير بعض الاحصائيات الى نمو الناتج الاجمالي العالمي الى نحو ٤٠٨٥٠ بليون دولار عام ٢٠٠٦ بعد ان كان نحو ٣٠٠٠ بليون دولار عام ١٩٦٠ , ومع ذلك اصبح الفقر من اعقد المشاكل الموروثة ومنذ قرون عديدة , فهو يزداد نموا وينذر المجتمع الانساني بالخطر , وخاصة اذا علمنا ان اعداد الدول الفقيرة تضاعفت في نهاية القرن الماضي , اذ بلغ عددها نحو ٢٥ دوله عام١٩٧١ وارتفع العدد ليصل الى ٤٨ دوله في التسعينات ثم وصل الى ٦٣ دوله بعد عام ٢٠٠٠[٤٣].

وعدم التوازن اتضح اكثر عندما فرضت العولمة على العالم صوره جديده للفقر في ظل نظرية (٢٠_٨٠)% , وتعني ان ٢٠% من سكان العالم يكونون اغنياء بالقوة , وان ٨٠% يفرض عليهم الفقر , وقد تبدو هذه الصورة شديدة التعقيد وصعبة العلاج في ظل نمو الفقر وتزايده وانتشاره حتى في الدول المتقدمة , بمعنى انه يطال كافة دول العالم بل واكثرها غنى , فعدد الفقراء في الولايات المتحدة الامريكية حسب احصائيات صادره عن مراكز دراسية فيها يبلغ نحو ٣٧ مليون شخص ويشكل ما نسبته ١٣% من سكان امريكا[٤٤].

٢ _ التفاوت في توزيع الدخل :

يبدو التفاوت في توزيع الدخل، كأحد آثار الأخذ بسياسات التكيف الهيكلي، فإنها تعمل من جهة أخرى على تعزيز وضع فئات أخرى، وهي الفئات العليا في المجتمع غالباً، من خلال عدد من إجراءاتها التي تنعكس بشكل إيجابي على وضع تلك الفئات, وتتمثل هذه العوامل أو الإجراءات أساساً في تخفيض قيمة العملة الوطنية ورفع أسعار الفائدة محلياً، إضافة إلى عملية الخوصصة, وبالتالي فإن سياسات التكيف الهيكلي التي تعمل على تقليص القيمة الحقيقية للأجور،

تعمل في المقابل على زيادة الدخول المتمثلة بالأرباح، ومن ثم يظهر الأثر السلبي لعملية "الخوصصة" من خلال تعميقها للتفاوت في توزيع الدخل، بين أولئك الذين يجنون الأرباح والممثلة بالفئات العليا, وبين الذين يحصلون على أجور ورواتب وهؤلاء يشملون الجزء الأكبر من أبناء الطبقة الوسطى وأبناء الطبقة الدنيا .

٣_ البطالة :

يمثل الارتفاع في نسبة البطالة، أحد النتائج المباشرة للأخذ بسياسات التكيف الهيكلي. حيث يفترض أن تؤدي هذه السياسات إلى تعزيز فرص العمل (وكذلك تخفيض نسبة الفقر) على المدى الطويل بعد أن يأخذ الاقتصاد مسار النمو المطرد, غير أن خفض الإنفاق العام، كأحد أهم الأهداف التي تسعى هذه السياسات إلى تحقيقها، يتم اللجوء إلى إبطاء أو إيقاف التعيينات في القطاع العام و تسريح جزء من العمالة الموجودة , وعليه فإن ذلك لابد وأن يسهم في فقدان عدد قد يكون كبيراً من الموظفين لوظائفهم وبالتالي الدخول في عداد البطالة .

وهناك اثار اجتماعية اخرى تتمثل في المجالات التالية :

١_ التعليم والتدريب: تؤدي سياسات إعادة الهيكلة ،إلى تخفيض الاستثمار العام في قطاع التعليم، مما يؤدي إلى انخفاض نوعية التعليم بالمدارس الحكومية، وتدهور فعاليته وانخفاض ناتجة الحقيقي، مما يترتب عليه إعادة النظر في نظم التعليم والتدريب ،حتى يستوعب الزيادة في الطلب والتغيرات في سوق العمل وتوفير المهارات الاساسية الاكاديمية والتدريبية.

٢_ الصحة: فمع ارتفاع التكاليف التي تتحملها الدولة للمحافظة على الخدمات الصحية لم يصبح الحصول على الرعاية الصحية أمر سهلا بالنسبة لفئات المجتمع الفقيرة والتي تعيش في المناطق الريفية، وخاصة البعيدة ،وكذلك الخدمات الصحية المجانية التي تقدم للفقراء عموما .

المحور الثالث : تجربة الاصلاح الاقتصادي في العراق :

اولا : اهم مبررات الاصلاح الاقتصادي :

اعلن العراق في ٣٠ ايلول من عام ٢٠٠٤ عن نيته للتعاون مع صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بضرورة اجراء اصلاحات اقتصاديه لتحويل العراق الى اقتصاد السوق بما في ذلك الاصلاح الضريبي واصلاح القطاع المالي واعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام , وعلى اثر ذلك اعتمدت الحكومة العراقية برنامجا يهدف الى اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني, ومنها تشريع قانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣ والذي يتعلق بالاستثمارات الاجنبيه , وينص على السماح للاجانب بالاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية , ولقد صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي باقراض العراق مبلغ ٢٩٧,١ مليون من حقوق السحب الخاصة ضمن اتفاقية (المساعدة ما بعد النزاعات الطارئة) وذلك لدعم اعادة بناء العراق واعماره واحداث تغييرات هيكليه في الاقتصاد العراقي من خلال الدعم المالي من قبل المؤسسات الدولية وهذا القرض الذي قدم للعراق يهدف الى اعادة جدولة الديون العراقية [٤٥] .

ويمثل هذا البرنامج احد الشروط المسبقة من اجل اعادة جدولة الديون الخارجية المستحقة على العراق ومنها ديون نادي باريس وديون دول اخرى خارج نادي باريس مع تطبيق جمله من الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد العراقي , من اهمها[٤٦]:

١. ارساء اقتصاد ينعم بالازدهار وقاعدة انتاج متنوعة قادره على توفير متطلبات التنمية المستدامة وفقا لعوامل السوق والانفتاح على العالم الخارجي .
٢. جعل العراق عضوا فعالا في المنظمات الدولية والاقليمية .
٣. تشجيع وتحفيز الاستثمار الاجنبي في العراق .

٤. حماية الفقراء والفئات ذات الدخل المحدود وتوفير معايير ملائمة من الخدمات الاجتماعية العامة للمواطنين العراقيين .
٥. السماح للقطاع الخاص بحيث يلعب دورا قياديا في النشاط الاقتصادي مع دور الحكومة في تنظيم هذا القطاع .

واهم مبررات الاصلاح الاقتصادي في العراق , نلاحظ انه على الرغم من ان الاقتصاد العراقي يتميز بتنوع موارده الا انه ظل يعاني من هيمنه القطاع الاستخراجي المتمثل بالنفط على الناتج المحلي الاجمالي , وكان للسياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال الفترات الماضيه دورا في عدم تحقيق النمو الاقتصادي والنهوض بالتنمية الاقتصادية , وذلك بسبب كونها كانت تتسم بالمركزية مما افقد القدرات الانتاجية كفاءتها التنافسية , وكان القطاع العام بمثابة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي , اما القطاع الخاص فكان دوره هامشيا ولم تتاح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة , الأمر الذي ادى الى تخلف قطاعات الانتاج وتعثر الخطط اللازمة لتحقيق النمو المطلوب .

وقد كان للسياسات التي اعتمدت قبل الاحتلال دورا في احداث اختلالات هيكلية مما حال دون تحقيق معدلات نمو معقولة , وقد تكون الظروف السياسية وعدم الاستقرار السبب في تخلف الاقتصاد العراقي , الا ان الاسباب الاقتصادية لا تقل اهميه في تخلف هذا الاقتصاد وعدم قدرته على تحقيق المعدلات المنشودة سابقا , ويمكن ايجاز اهم العوامل التي كانت وراء ذلك بالاتي[٤٧]:

١. ادت الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بالعراق منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي والممثلة بظروف الحروب والحصار الاقتصادي , الى اعتماد سياسات وبرامج انيه تعكس ردود الفعل للظروف القائمة انذاك اكثر منها سياسات ذات نهج تنموي بعيد المدى مما ادى الى فشل تلك السياسات في تنمية الاقتصاد العراقي .
٢. اتسمت السياسات التي طبقت في العراق منذ منتصف السبعينيات وحتى تغير النظام السياسي ربيع ٢٠٠٣ بكونها سياسات ذات اتجاه شمولي افقدت مقومات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية للإنتاج السلعي .
٣. حولت السياسات المعتمدة بالاقتصاد العراقي الى اقتصاد ريعي يعتمد كليا على الواردات النفطية , اذ شكلت هذه الموارد معظم بنود موازنة الدولة .
٤. لم يتم استثمار الموارد النفطية بشكل سليم في تطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي , وهي موارد كبيره بلغت بداية الثمانينات بنحو ٢٦ مليار دولار انفقت معظمها على الجانب العسكري .
٥. كان لحرب عام ١٩٩١ والحصار الاقتصادي المفروض على العراق مقدمة للتراجع المستمر في اداء القطاعات الاقتصادية , حيث كان من التداعيات المهمة لتلك المرحلة هي تفاقم مشكلة الدين الخارجي اذ ارتفع من ٤٢ مليار دولار عام ١٩٩١ الى اكثر من ١٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بفعل تراكم الفوائد المترتبة على ذلك الدين .

ومما يؤخذ على السياسات الاقتصادية التي اعتمدت سابقا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات, انها لم تحقق اهدافها وفشلت في ضمان معدلات النمو المرغوبة في اداء القطاعات الاقتصادية , بل ان تلك القطاعات تراجعت في ادائها نتيجة للظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية التي رافقت تلك الحقبة من الزمن مما جعل من الاقتصاد العراقي اقتصادا يتأثر بشكل كبير بالتغيرات الدولية والاقليمية .

هذه اهم المبررات الداعية الى اعتماد الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فضلا عن مبررات اخرى تتجسد في المديونية الخارجية ومظاهر الفقر والبطالة والتضخم , الى

جانب اثر التغيرات الدولية المعاصرة وظهور مصطلح العولمة الداعي الى الانفتاح وضرورة الاصلاح .

وبعد تغير النظام السياسي في العراق بعد الاحتلال , حدث تغير جوهري في عملية ادارة الاقتصاد العراقي , حيث تم اعتماد فلسفة الاقتصاد الحر في تنشيط حركة القطاعات الاقتصادية كبديل لسياسة المركزية الادارية , فعملت الحكومة الجديدة على اصدار التشريعات التي تقود الى عملية التحول نحو الاقتصاد الحر وكان من اهم هذه التشريعات هو اصدار قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وهو كخطوة مهمة نحو تشجيع الاستثمارات بجميع اشكالها لاسيما الاجنبية منها , ويهدف القانون الى تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي في العراق لتنمية اقتصاده من خلال توفير متطلبات الاستثمار اللازمة لتشجع المستثمر, فحدد القانون المذكور العديد من المزايا والضمانات للمستثمرين الاجانب من خلال وضع جملة من القواعد والاسس التي تؤمن حركة الاستثمارات الاجنبية الداخلة للقطر .

الا ان هذا القانون قد تعرض الى الجدل لما شابه من ثغرات ونواقص عديده مما دعى الى صدور قانون جديد للاستثمار الاجنبي الذي صادق عليه البرلمان العراقي في تشرين اول لعام ٢٠٠٦ .

وهكذا بدأ الاقتصاد العراقي بالدخول بمرحلة جديده بعد عام ٢٠٠٣ وشرع في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية اللازمة لإعادة هيكلة اقتصاده ومن ثم معالجة الاختلالات الهيكلية الموروثة من الحقبة الماضية , فضلا عن تلك الاختلالات الناتجة عن افرازات الوضع زيادة على متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي والانفتاح عليه .

ومن ناحية اخرى , يبدو ان شروط هذه الاصلاحات واضحة وتتجسد في تحرير الاقتصاد العراقي باتجاهاته المختلفة وتحرير الاسعار وتقليص الدعم الحكومي , فضلا عن الاهتمام بتطوير القطاع الخاص والدعوة الى تحسين اداؤه وبالتالي تهيئة متطلبات دعمه بالشكل الذي يقود نحو نظام اقتصاد السوق الحر, وكذلك تفعيل عمل السياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما في معالجة المشاكل الناجمة عن ظاهرة الفقر والحرمان لتحل محل الاليات الادارية والسياسية المعتمدة أنداك , والتي تعمل في ادارة الاقتصاد من خلال تخلي الدولة عن التدخلات (غير المدروسة) في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي نتج عنها الوضع المعاشي الصعب وانتشار الفقر والبطالة وتعميق ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل , وبالرغم من بعض التحسن الذي طرا على مستويات الدخول فان الوضع مازال ضاغطا على شرائح واسعة من الشعب العراقي ويقف عقبه في تلبية الحاجات الأساسية[٤٨].

ثانيا : الاثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في العراق :

لم تحقق برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز معدلات النمو المرغوبة , اذ كان لإحداث عام ٢٠٠٣ تأثر سلبي على الكثير من مقومات الاقتصاد العراقي في جوانبه الإنتاجية والخدمية , حيث دمرت الحرب وما لحق بها من عمليات عسكريه مستمرة البنى التحتية الممثلة بمصادر الطاقة والطرق والجسور والمواصلات ... الخ , مما اثر بشكل كبير على عمل المؤسسات الاقتصادية لاسيما التابعة منها للقطاع العام والتي تقدر بنحو ١٩٢ مشروعا كبيرا , اذ من الملاحظ ان معظم تلك المشروعات اصبحت شبه معطلة وعاجزة عن الانتاج بسبب نقص الطاقة ومستلزمات العملية الانتاجية .

فيلاحظ خلال السنوات ٢٠٠٢_٢٠٠٧ ان نسبة نمو تكوين راس المال الثابت في القطاع الزراعي انخفضت كثيرا , حيث بلغت نحو(٠،٢٣)% عام ٢٠٠٧ بعد ان كانت نحو(٦،٨٨)% عام ٢٠٠٢ (بالأسعار الجارية وان سنة ١٩٨٨=١٠٠) مما يؤشر انحسار هذه النسبة وتراجعها بعد عام ٢٠٠٣ لانخفاض حصة هذا القطاع من الاستثمارات الحكومية بحسب بيانات وزارة التخطيط . وقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي بعد احداث ٢٠٠٣ فتراوحت

ما بين (٩_١١)% بعد ان كانت تشكل نحو (٢٥)% في مطلع الخمسينيات نتيجة للمشاكل التي اثرت عليه[٤٩] ,وقد يعود ذلك الى تأثير برامج الاصلاح وسياساتها الهادفة الى رفع الدعم الحكومي عن المنتجات الزراعية بناءا على وصفات صندوق النقد الدولي والاجراءات التي اتخذها الحاكم المدني برايمر في تحويل الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق ودعوته الى اعتماد اسلوب العلاج بالصدمة , الامر الذي ساهم في اقتطاع جانبا من نفقات الدعم الحكومي والمتعلقة بالجانب الاجتماعي والتي يستفيد منها فقراء المناطق الريفية بالدرجة الاولى , كما ان الاثر الانكماشي للبرنامج انعكس على الفقراء عموما بشكل تضاؤل فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة , زيادة على الاثار التضخمية التي صاحبت رفع الدعم عن اسعار المشتقات النفطية والذي يعيد توزيع الدخل من الفقراء الى الاغنياء وبما يضر بمستوى الاجور الحقيقية ومستوى معيشة اصحاب الدخول[٥٠].

وقد شهد القطاع الخاص تراجعا في حجم تكوين راس المال الثابت حيث حقق في عام ٢٠٠٤ نحو ٤٣٩ مليار دينار ثم ما لبث ان تراجع الى نحو ٢٥٨ مليار دينار عام ٢٠٠٧ بحسب بيانات وزارة التخطيط في خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠_٢٠١٤) [٥١], وبهذا فقد ضعفت قدراته التنافسية في السوق المحلية بعد غزو السلع والبضائع الأجنبية للسوق المحلية وبحكم الانفتاح الاقتصادي على بقية بلدان العالم العربية والاجنبية وتحرير المبادلات التجارية, زيادة على غياب الشفافية وانتشار مظاهر الفساد في معظم مؤسسات الدولة واجهزتها وهذا يبدو اكثر وضوحا من خلال متابعة التطور لمعدلات النمو في قطاع الصناعة التحويلية , حيث يلاحظ ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للسنوات ٢٠٠٢ _٢٠٠٦ انخفض الى ١١،٧% في الوقت الذي ازداد فيه معدل اجمالي تكوين راس المال الثابت الى ٦٨% مما يعكس التدهور الذي لحق بالقطاع الصناعي رغم مساهمة الحكومة بدعمها للعديد من المشاريع الصناعية ومحاولة اعادة هيكلتها بعدما تعرضت الى الدمار والتخريب , وحاولت الدولة ايضا فتح فرص العمل وتوسيع القاعدة الانتاجية لهذا القطاع , وزاد العمل فيه الا ان معدلات النمو انخفضت كثيرا بسبب الفساد المالي الذي انتشر في هذا القطاع وباقي مفاصل اجهزة الدولة فضلا عن سوء ادارة موارد الدولة , في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة الى اعادة هيكله الاقتصاد وتطويره وايجاد بدائل للتنمية من شأنها ان تخفض من نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي , وتتمكن من مجابهة التردي الحاصل لأسعار النفط في الاسواق العالمية , وبالتالي اعتماد مصادر استثمارية متنوعة ترتقي بواقع الاقتصاد [٥٢].

وقد تدهورت اوضاع الأمن الغذائي في العراق بعد احداث ٢٠٠٣ , اذ ان محاولات السياسة الزراعية في العراق لن تتمكن من ادراك الوضع وتوفير الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي او الاستيراد ، اذ انها لم تحقيق إلا نسب متواضعة من الإنتاج ونسب قليلة من الطاقة والبروتين، اذ يلاحظ ان متوسط نصيب الفرد من الطاقة والبروتين والزيوت بقيت متواضعة حتى انها بلغت عام ٢٠١٠ نحو (٢١٧٥) سعرة /يوم بحسب بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية[٥٣] , وعلى هذا الاساس فقد اظهر التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات المهمشة في العراق لسنة ٢٠٠٧ ان نسبة الاطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة من العمر في تذبذب ولم تتحسن, اذ ارتفعت من ٩،٤% عام ٢٠٠٢ الى ١٥،٧% عام ٢٠٠٥ [٥٤], ولم يستطع العراق منذ تدمير منشآت التصفية في العام ١٩٩١ وما لحقها من ظروف الاحتلال من استيراد المعدات اللازمة لإعادة التعمير, مما ادى الى عدم تحسن مؤشرات التنمية البشرية المستدامة , فيلاحظ ان نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على مصدر محسن للماء قد انخفض من ٣٨،٣% عام ٢٠٠٠ الى ٥٤،٠% عام ٢٠٠٤[٥٥].

كما تتضح معالم الانخفاض في مستويات الخدمات العامة في ظل تطبيق برامج الاصلاح , اذ تشير بيانات احدى دراسات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الى ان ١٣،٢%

مجموع الاسر تحصل على مستوى اشباع متدني , و٤٤،٨%تحصل على مستوى متوسط , فيما تحصل ٢٤،١%من الاسر على مستوى عالي كما مبين من خلال الجدول رقم (١):

جدول(١) يبين توزيع الاسر في العراق حسب درجة الاشباع لعام ٢٠٠٦ / النسبة %

الميدان	مستوى الاشباع			
	متدني	متوسط	عالي	المجموع
التعليم	٣٢,٨	٣٢,٧	٣٥,٥	١٠٠
الصحة	٢٠,٧	٢٤,٢	٥٥,١	١٠٠
الماء والكهرباء والصرف الصحي	٥٨,٣	٢٥,٥	١٦,٣	١٠٠
السكن	٢٠,١	٢٧,١	٥٢,٧	١٠٠
خصائص محيط السكن	٤٠,٤	٣٠,٢	٢٩,٤	١٠٠
الوضع الاقتصادي للأسرة	٥٥,١	٢٧,٤	١٧,٥	١٠٠
دليل احوال المعيشة	٣١,٢	٤٤,٨	٢٤,١	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , دراسة سلم الاولويات لتنمية المحافظات باعتماد معيار مستوى المعيشة , شباط ٢٠٠٦ .

يتضح من الجدول ضعف مستوى المعيشة في ميادين الخدمات العامة والممثلة بالماء والكهرباء والصرف الصحي ...الخ بسبب ما تعانيه الأسرة العراقية من تراكمات الماضي في تأثير التفاوت في توزيع الدخل وما سببه في تفاقم وانتشار ظاهرة الفقر في العراق.

وقد اتجهت بعد احداث نيسان ٢٠٠٣ معدلات التضخم نحو الارتفاع السريع , حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة ٢٤٨,٦% للفترة من٢٠٠٣_٢٠٠٧ ,في حين ارتفع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من ١٧٨٦٠ دينار الى ٢٧٨٢٥ دينار (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٣) للفتره ذاتها ,اي بنسبة ٥٥,٨% . والواضح من هذه النسب وجود الضغوط التضخمية على جانب الانفاق الاستهلاكي للعائلة العراقية وتراجع الدخل الحقيقي لها والمستوى المعيشي , وقد ساهم خفض الدعم المقدم لأسعار المشتقات النفطية عام ٢٠٠٥ (كأجراء لتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي) وبشكل كبير في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك , حيث انعكست الزيادة في اسعار المحروقات على جميع النشاطات الاقتصادية , واصبحت نفقات الطاقة من الوقود والإضاءة تشكل عبئا كبيرا على دخول الفئات الفقيرة والمتوسطة من العوائل العراقية, حيث يلاحظ في هذا المجال نتائج دراسة ميدانيه اجريت عام٢٠٠٦ سجلت الانخفاض الكبير في الانفاق الاستهلاكي الاسري على المواد الغذائية والذي بلغ نحو ٣٣% مقابل زياده نسبة الانفاق على الوقود والطاقة الكهربائية الى٣٥% في الوقت الذي لم تكن الاسرة العراقية تنفق فيه اكثر من ١١% من دخلها على الوقود والطاقة [٥٦].

ولمتابعة موضوع البطالة في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي ومدى تطورها , نلاحظ ان القرارات التي صدرت بحقها لم تكن في صالحها , حيث قامت قوات الاحتلال القائمة بإدارة العراق من خلال الحاكم المدني بول برايمر الذي كان يتمتع بصلاحيات واسعه في القضايا التنفيذية والتشريعية , فبدلا من اصدار قرارات تساعد في معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي , اصدر قرارات كان لها دور مباشر في تفاقم مشكلة البطالة , مثل حل الجيش العراقي وحل المؤسسات الامنية الاخرى , ومؤسسات مدنيه كوزارة الاعلام وهيئاتها التي كانت توظف اعداد كبيره , فضلا عن حل هيئة التصنيع العسكري وتسريح اعداد كبيرة منها , فشكلت هذه العوامل سببا في ارتفاع معدلات البطالة وزيادة العنف وتردي الوضع الامني, لذلك نجد ان البطالة اصبحت بعد الاحتلال ظاهره واسعه طالت معظم شرائح المجتمع بسبب التهجير وهروب الرأسمال الوطني خارج العراق وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية .

وتشير التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الى ان البطالة اصبحت مشكلة خطرة بسبب ارتفاع نسبتها الى نحو ٢٨,١% من اجمالي القوى العاملة , وان غالبية العاطلين هم من فئة الشباب حيث ينتمي ٢١,٣% من العاطلين الى الفئة العمرية ١٥_١٩ سنه, وان٢٧% من العاطلين ينتمون الى الفئة العمرية ٢٠_٢٤ سنه, ويلاحظ ان هناك تذبذب في معدلات البطالة خلال السنوات ١٩٩٠_٢٠٠٨ كما مبين في الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢) يبين معدلات البطالة للسكان بعمر (١٥-٢٤) حسب النوع للسنوات (١٩٩٠، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨)

السنة	معدلات البطالة		المجموع
	اناث	ذكور	
١٩٩٠	٦،٣	٧،٢	٧،١
٢٠٠٤	٣٧،٢	٤٦،٠	٤٣،٨
٢٠٠٥	٢٨،٨	٣١،٦	٢٩،٦
٢٠٠٦	٣٢،٥	٢٩،٧	٣٠،٣
٢٠٠٨	٢٩،٧	٣٠،١	٣٠،٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الاحصائية لسنة (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩)

يلاحظ من خلال الجدول تراجع معدل البطالة من ٤٣،٨% خلال عام ٢٠٠٤ الى ٢٩،٦% خلال العام ٢٠٠٥ , وان كان هذا التراجع يشكل نسبه مهمه في تحجيم ظاهرة البطالة وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي , الا انه لم يشكل معالجة حقيقية لها , حيث يرى البعض ان معظم او جميع العمالة لم يتم تشغيلها في القطاعات الاقتصادية , وانما استوعبتها الأجهزة الامنية , وهذا بدوره لا يؤشر اي تقدم حقيقي في تفعيل الاقتصاد العراقي لامتصاص ظاهرة البطالة , كما ان القسم الاخر قد اعيد تعينهم في المؤسسات الحكومية من المفصولين لأسباب سياسية ولظروف اقتصادية مما زاد من معدلات البطالة الناقصة وادت الى ترهل اجهزة الدولة[٥٧].

الخاتمة :

تبين من خلال البحث الاتي :

اولا : من واقع ان الاسلام دين الانسانية والرحمة ودين لاصلاح الحياة البشرية , يلاحظ ان سياسات الاصلاح الاقتصادي التي تبناها الاقتصاد الاسلامي , اعطت اهتماما كبيرا لجميع مجالات الحياة , فلم تقتصر اجراءاتها على جانب دون الاخر , فاهتمت بالجانب الاقتصادي والاجتماعي معا, واهتمت ايضا بالجانب الانساني والبيئي , بعد ان قومت الجانب الروحي للانسان , فتعددت بذلك اجراءاتها الاصلاحيه لتشمل اصلاح نظام الرق , واصلاح النظام الاقطاعي , والقيام باصلاحات توزيعية , وتنظيم السوق , وحماية البيئة, فضلا عن استحداث بعض التطبيقات اللازمة لبناء نظام مصرفي بعيد عن شبهة الربا , وقادر على سد فجوة الموارد الماليه ويحول دون اللجوء الى القروض الخارجيه وما تسببة من اثار سلبية على تنمية اقتصاد المجتمع , وقد انعكست تلك الاصلاحات باثار ايجابية بعد ان حققت الرفاهية الاقتصاديه لتلك المجتمعات في ذلك الوقت الذي تم فيه اعتماد الشريعة الاسلامية والاخذ بمبادئها واسسها الانسانية .

ثانيا : ان سياسات برامج الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها المؤسسات المالية الدولية قد ركزت على الجوانب الاقتصادية دونما الاعتبار للجوانب الاجتماعية , مما ساهم في خلق ازمة مستعصية بالنسبة للدول التي اخذت بها وخاصة الدول النامية , واثرت كثيرا على تنميتها الاقتصادية .

ثالثا : بدأ الاقتصاد العراقي بالدخول بمرحلة جديدة بعد عام ٢٠٠٣ وشرع في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية اللازمة لإعادة هيكلة اقتصاده ومن ثم معالجة الاختلالات الهيكلية الموروثة من الحقبة الماضية , فضلا عن تلك الاختلالات الناتجة عن افرازات الوضع زيادة على متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي والانفتاح عليه . ولم تتمكن هذه الاصلاحات من معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية , بل نتج عنها الوضع المعاشي الصعب وانتشار الفقر والبطالة وتعميق ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل , وبالرغم من بعض التحسن الذي طرا على مستويات الدخول فان الوضع مازال ضاغطا على شرائح واسعة من الشعب العراقي ويقف عقبه في تلبية الحاجات الاساسية .

التوصيات :

اهم النقاط التي ترى الباحثة اهمية الاخذ بها عند وضع اي اجراءات تصحيحية هي :

اولا : ان تراعي سياسات الاصلاح الاقتصادي اهمية العنصر البشري من واقع انه المورد الاساسي الذي يجب الاعتماد عليه في اي عملية تقدم اقتصادي .

ثانيا : الاخذ بنظر الاعتبار عند وضع سياسات الاصلاح الاقتصادي ضرورة واهمية الوفاء بالحاجات الانسانية الاساسية من زيادة توفير فرص التعليم وتقديم خدمات الرعاية الصحية وتوفير السكن المناسب والتغذية الجيدة , وبدون هذه الخدمات لا يمكن للإنسان ان يعمل ويبدع .

ثالثا : ان الثروة البشرية مهمة جدا , وتكمن اهميتها في زيادة التعليم , من واقع ان التعليم اداة مهمة لاكتساب المعرفة والتقانة, ونحن اليوم بأمس الحاجة الى التقانة اللازمة لتقدم اقتصادنا . وهذا يعني عدم اغفال الجوانب الاجتماعية عند وضع السياسات التصحيحية لما لها من دور كبير في تقدم اقتصاد المجتمع وازدهاره .

رابعا : ضرورة تفعيل عمل الجهاز الرقابي في المصارف الاسلامية ونشر التثقيف الشرعي بين العاملين في هذه المصارف , بقصد تهيئة الاجواء اللازمة لتأدية دورها في عملية التطور الاقتصادي واجتذاب فرص الاستثمار, بدلا من اللجوء الى المصارف التقليدية وطلب القروض منها .

الهوامش :

(١) بن منظور , معجم لسان العرب .

(٢) ابن تيميه ,السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية ,دار المعرفة_ بيروت_ لبنان, ط٤, ١٩٦٩,ص٧٣

(٣) اسعد السعدون , الاصلاح الاقتصادي .. المفاهيم والمتطلبات , بحث انترنيت

(٤) الفخر الرازي , مفاتح الغيب .

(٥) رواه احمد في مسنده , ت٦٦٥٠ .

(٦) الامام ابي عبدالله البخاري , صحيح البخاري , كتاب العتق , دار صادر _ بيروت , ص٤٤٦ , ت٢٥٥٤

(٧) المصدر السابق , كتاب تفسير القرأن , ص٨٥٩_ ٨٦٠ , ت٤٧٧٠

(٨) اسعد السعدون , مصدر سابق .

(٩) المصدر السابق .

(١٠) حسام الدين , منهج الاسلام في تحريم الرق , بحث انترنيت .

(١١) سليمان بن الاشعث السجستاني الازدي , سنن ابي داود , المكتبة العصرية , ص١٧٦ , ت٤٥١٥ .

(١٢) الامام ابي عبدالله البخاري , مصدر سابق , ص٣٨١ , ت٢٢٢٧ .
(١٣) انظر : تقي الدين بن تيمية , السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعي والرعية , مصر _دار الكتاب العربي , ط١ , ١٩٦٩ , ص٦٣ وما بعدها .
(١٤) عبد الرحمن المالكي , السياسة الاقتصادية المثلى , ب,م,١٣٨٣ هـ , ص١٧٧ .
(١٥) احمد عواد محمد الكبيسي , الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الاسلامي ,مطبعة العاني في بغداد, ١٩٨٧ , ص(١٥٠_١٥٣) .
(١٦) عبد القادر يوسف الجبوري , التاريخ الاقتصادي , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , مطبعة الجامعة في الموصل , ١٩٨٥ , ص٥٩ .
(١٧) الموسوعة الفقهية , موقع كلمات بحث انترنيت .
(١٨) ابو الحسن احمد بن يحيى البلاذري , فتوح البلدان , ص٤٤٣ .
(١٩) ابن ماجه , سنن ابن ماجه , ت٢٢٠٠ .
(٢٠) صحيح مسلم , ص٢٢ , ت ٥١_ (١٠٢/١٦٤) .
(٢١) ابن ماجه , مصدر سابق , ت٢١٧٥ .
(٢٢) محمد بن عيسى الترمذي , سنن الترمذي , ت١٢٠٦ .
(٢٣) عماد خليل عيدان الشجيري , البيئة واهميتها الاقتصادية في ضوء نظرية الاستخلاف الاسلامية , رسالة ماجستير مقدمه الى كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية , ٢٠٠٥ م , ص١٢٧ .
(٢٤) المصدر السابق , ص١٢٧ _ ١٣٩ .
(٢٥) البخاري , مصدر سابق , ص١٠٢٤ , ت ٥٦٢٤ .
(٢٦) المصدر السابق , ص٤٠٢ , ت٢٣٢٠ .
(٢٧) ابن ماجه , ج٢ , ص١٠٥٨ , ت٣١٧٠ .
(٢٨) ابن داود , ج٤ , ص٣٢٦ , ت٥٠٩٧ .
(٢٩) محمد محمود العجلوني , البنوك الإسلامية _ احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان _ الاردن , ط١ , ٢٠٠٨ م , ص٣٣٧ _ ٣٤٧.
(٣٠) التنمية المستدامة ...رؤيه انسانية للعمل المصرفي الاسلامي , مجلة المصرفية الاسلامية _ العدد ١٩ , بحث انترنيت .
(٣١) القرضاوي , دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية , دار الشروق , ص٣٢ _ ٣٣ .
(٣٢) البخاري , مصدر سابق , ص١١٢٦, ت٦٣٧٦ .
(٣٣) الامام علي بن ابي طالب , نهج البلاغة , بشرح الشيخ محمد عبده , دار المعرفة للطباعة والنشر , بيروت _ لبنان ج٣ , (ص٢٦ _ ٢٧) .
(٣٤) رواه ابن ماجه , مصدر سابق , ج٢, ص٧٤٠_٧٤١ .
(٣٥) فؤاد عبدالله العمر , مقدمة في تاريخ الاقتصاد الاسلامي وتطوره , البنك الاسلامي للتنمية _ المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب _ ٦٢ , ط١, ٢٠٠٣, ص٣٤١ .
(٣٦) ابن عبد الحكم , سيرة عمر بن عبدالعزيز , دار الفكر بدمشق , ط٣ , ص٥٩ .
(٣٧) جميل حميد , الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد الدولي , مجلة كلية الادارة والاقتصاد , العدد٣٢ لسنة ٢٠٠٠, ص١٠ .

(٣٨) عبد المجيد راشد , سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي, بحث انترنيت .
(٣٩) يوسف عبد العزيز محمود, برامج التكييف الاقتصادي وفقا للمنظمات الدولية , مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد ٢٧_العدد ٢ لسنة ٢٠٠٢ .
(٤٠) ميشيل شوسودوفسكي , عولمة الفقر _ تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين , مراجعة: جعفر علي حسين السوداني , منشورات بيت الحكمة ,ط١ , ٢٠٠٠ , ٥٩ .
(٤١) صالح ياسر حسن , العلاقات الاقتصادية الدولية , مطبعة دار الرواد _ بغداد , ٢٠٠٦ , ص٤١١.
(٤٢) اسماء جاسم محمد , استلاب الموارد في ظل العولمة واليات تصحيحه في اقتصاد اسلامي , اطروحة دكتوراه مقدمه الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد , ٢٠٠٧ , ص٣١ .
(٤٣) سامي حامد عباس الجميلي واحمد عباس عبدالله , الفقر في ظل العولمة , مجلة كلية العلوم التطبيقية , جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا , العدد ٥مايو ٢٠٠٧ , ص١٢ .
(٤٤) خلف عبد الفتاح, الفقر والعولمة المتوحشة , بحث انترنيت .
(٤٥) سرمد عباس النجار , تحليل مدى فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد العراقي , وزارة المالية العراقية _الدائرة الاقتصادية , قسم السياسات الاقتصادية , ٢٠٠٨ ,ص١٣ .
(٤٦) حاتم كريم بلحاوي , الاصلاح الاقتصادي في العراق في اطار اتفاقية المساندة SBA مع صندوق النقد الدولي , رسالة ماجستير مقدمه الى كلية الإدارة والاقتصاد _الجامعة المستنصرية , ٢٠١٠ , ص٨٦ .
(٤٧) احمد عمر الراوي , دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي _الجامعة المستنصرية , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , ٢٠٠٩ , ص(٢٨٤_٢٨٧) .
(٤٨) راجي مجبل هليل , قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمده (١٩٨٧_٢٠٠٧) , رسالة ماجستير مقدمه الى كلية الإدارة والاقتصاد _الجامعة المستنصرية , ٢٠٠٩ , ص٨٧ .
(٤٩) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,خطة تنمية القطاع الزراعي للسنوات (٢٠١٠_٢٠١٤) .
(٥٠) انعام مزيل نزيل , سياسات الدعم الحكومي بين القبول الفكري وكلف التطبيق , اطروحة دكتوراه مقدمه الى كلية الإدارة والاقتصاد _الجامعة المستنصرية , ٢٠٠٨ , ص(٣٥٥_٣٥٦) .
(٥١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,خطة تنمية القطاع الزراعي للسنوات (٢٠١٠_٢٠١٤) , ص٤٤ .
(٥٢) راجي مجبل هليل , مصدر سابق , ص٧٠ .
(٥٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية , اوضاع الامن الغذائي العربي ,الخرطوم ,٢٠١٠,ص٣٣ .
(٥٤) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للإحصاء , المجموعة الاحصائية لسنة (٢٠٠٨_٢٠٠٩)
(٥٥) نفس المصدر السابق .
(٥٦) راجي مجبل هليل , مصدر سابق , ص١١٣ .
(٥٧) احمد عمر الراوي , مصدر سابق , ص٢٢٢ .